انعكاسات التقارب العراقي – السعودي على أمن منطقة الخليج العربي

أ.د زيد علي الخفاجي الباحثة : نورس عامر رشيد

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم جغرافية

Hom.zaid.ali@uobabylon.edu.iq naweras.amaar@gmail.com

The repercussions of the Iraqi–Saudi rapprochement on the security of the Arabian Gulf region

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Department of Geography

المستخلص :

تاريخيًا، شـــهدت العلاقات بين العراق والســـعودية توترًا وتباينًا في العديد من الجوانب، وكان لهذا تأثير مباشـــر على أمن منطقة الخليج، ومع ذلك فإن العلاقات بين الدولتين قد تحسنت في السنوات الأخيرة بعد أن أبدى العراق استعدادًا للتواصل والتعاون مع دول الخليج العربي سيما المملكة العربية السعودية، فضلاً عن ذلك يعد التقارب العراقي – السعودي شكلاً مهماً من اشكال تحقيق الاستقرار والامن في منطقة الخليج العربي اذ يساعد التواصل والحوار بينهما الى حل القضايا والمشكلات الإقليمية والتحديات العسكرية والأمنية المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب وكما يعلب كل من العراق والسعودية دورًا هامًا في السياسة الإقليمية وتوازن القوى في المنطقة يتناول البحث انعكاسات التقارب العراقي – السعودي على أمن منطقة الخليج العربي.

Abstract:

Historically, relations between Iraq and Saudi Arabia witnessed tension and variation in many aspects, and this had a direct impact on the security of the Gulf region. However, relations between the two countries have improved in recent years after Iraq showed a willingness to communicate and cooperate with the Arab Gulf states, especially the Kingdom of Saudi Arabia. In addition, the Iraqi–Saudi rapprochement is an important form of achieving stability and security in the Arabian Gulf region. Communication and dialogue between them help to resolve regional issues and problems and common military and security challenges in the field of combating terrorism. Iraq and Saudi Arabia also play an important role in regional politics and the balance of power in the region. The research addresses the repercussions of the Iraqi–Saudi rapprochement on the security of the Arabian Gulf region.

المقدمة :

ان الحديث عن التقارب العراقي السـعودي لا يمكن أن ينقطع عن نسـيج تاريخي بين الدولتين فهذا النسـيج ناتج من البعد القومي والديني وحكم التقارب الجغرافي بين الدولتين، ولهما مصلحة مشتركة في توطيد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي إلى جانب الروابط الإنسانية والثقافية التي ربطت بين الدولتين على مدى التاريخ بالإضافة إلى الجانب الاستراتيجي الذى يجعل كل منهما يمثل للآخر عمقاً استراتيجياً للأخر لاقترابهما وخضوعهما لمؤثرات خارجية وخضوعهما لمؤثرات خارجية مشتركة بما يعنى أن كل دولة منهما تمثل بعداً أمنياً لوجستيا للدولة الاخرى وتمثل هذا العلاقة نموذجاً يحتذى به في بناء العلاقات الدولية ، فلاشك كلا دولتين الشقيقتين بما يمتلكانه من مقومات سياسية واقتصادية كبيرة بالإضافة الى تشابك العلاقات العراقية – السـعودية وموقع الدولتين في منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى عبر التاريخ ، وجود أكبر مخزون للنفط في تلك المنطقة جعل ذلك من الدولتين موضوعا لدراسة التقارب بينهما، مما يساهم بكل فاعلية في الحفاظ على أمن والسلم الدولتين وانعكاسهُ على أمن منطقة الخليج العربي.

مشكلة البحث :-

تتمثل المشكلة بعدة اسئلة محاولين الاجابة عنها :

١- ما هي الانعكاسات السياسية والاقتصادية للتقارب العراقي- السعودي على امن الخليج العربي ؟

٢- ما اهمية الانعكاسات الامنية للتقارب العراقي- السعودي على امن الخليج العربي ؟

فرضية البحث:-

يمتلك كل من العراق والسـعودية مقومات جغرافية تساعدهما على تطور التقارب بينهما من خلال الموقع الجغرافي والحدود المشتركة و مصلحة مشتركة في توطيد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي فضلا عن غنى الدولتين بالنفط والغاز في منطقة الخليج العربي ، وذلك فأن تقاربها سيؤثر بشكل ايجابي على أمن منطقة الخليج العربي إذ أن هذا التقارب يؤمن التفاهم والتقارب السياسي بين جميع دول المنطقة.

هدف البحث:-

يهدف البحث الى معرفة طبيعة التقارب بين الدولتين وانعكاسات هذه التقارب على أمن منطقة الخليج العربي خصوصاً ان الجوار الجغرافي الذي يربط بين الدولتين يحتم علينا ذلك فضلاً عن ما تشهده الساحة اليوم من احداث هامة تتطلب معرفة مدى اثرها على أمن منطقة الخليج .

أ.د زيد علي الخفاجي الباحثة : نورس عامر رشيد

منهج البحث:-

اعتمد البحث على اســـتخدام المنهج التحليلي والتاريخي لمعرفة مدى تأثير التقارب العراقي – الســـعودي على منطقة الخليج العربي .

هيكلية البحث:-

قسم بحث الدراسة الى اساسيات عدة منها :

١- تأثير الانعكاسات السياسية للتقارب العراقي – السعودي على أمن منطقة الخليج العربي .

٢- تحقيق الشراكة الاقتصادية بين العراق ودول الخليج.

٣- التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي.

٤- توحيد الجهود الخليجية في تحقيق أمن واستقرار المنطقة.

٥- تخفيف حدة الصراع بين دول الخليج

٦- تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات المهمة للبحث.

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق والسعودية

المصـــــدر :الباحثة بالأعتماد على : اطلس العراق والوطن العربي والعالم ، دار الاعرجي للنشـــــر ، بغداد ،٢٠١٣، ص٣.

أ.د زيد علي الخفاجي الباحثة : نورس عامر رشيد

انعكاسات التقارب العراقي – السعودي على أمن منطقة الخليج العربي تبرز في :-

أولًا. الانعكاسات السياسية للتقارب العراقي السعودي :

يتأثر امن الخليج العربي بشـــكل كبير باحتلال العراق، فاحتلال العراق زاد حجم القوات الامريكية في المنطقة كما انه انهى التوازن التقليدي القائم في منطقة الخليج بين العراق وايران و اعتبار على انهما القوتين الاساسيتين في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية الســعودية كقوة اقتصــادية فاعلة خلال المدة التي اســتمر بها هذا التوازن بدأت منذ الســبعينيات من القرن الماضــي كقوة قادرة على فرض قوتها العسكرية والسـياسـية في منطقة الخليج العربي[١] ،الا ان احتلال العراق أدى الى تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح ايران اعاد مرة اخرى هذه المنطقة الى صلب التفاعلات الدولية واوضح ان هذه المنطقة نتيجة المصالح الحيوية للدول الفاعلة فيها سواء اكانت اقليمية او دولية جعلها تعاني من ازمة امنية خطيرة [٢] .

شـــهد عام٢٠١١م حزمة من التغيرات والتحولات الكبيرة غير المتوقعة في العديد من الدول العربية مثل ثورات الربيع العربي التي اســـقطت العديد من الانظمة الحاكمة وبعض تلك الثورات ادخلت بعض البلدان في حالة حرب داخلية كما هو الحال في ليبيا وسورية، ان منطقة الخليج العربي كانت حاضرة وبقوة في المشهد السياسي لتلك الثورات اذ كانت داعمة لها كما هو الحال في سـورية، كما ان امتداد الثورة داخل منطقة الخليج وخصـوصـاً في البحرين شـكل حالة من عدم الاسـتقرار في دول مجلس التعاون الخليجي العربي اذ تعد الثورات فيها مُهددة للأنظمة الحاكمة فيها ويمكن رصد تأثير هذه التطورات على استقرار الخليج على النحو التالي[٣]:

١- شـــهد توازن القوى الإقليمي تغيراً هيكليا وذلك بتراجع مكانة عدد من الدول مثل مصـــر وســـورية والعراق تحت وطأة عدم الاستقرار.

٢- التقارب بين مصـــر وإيران الذي يثير مخاوف دول الخليج العربي من أن يأتي ذلك على حســـاب أمن دول الخليج العربي وذلك عبر سعي أيران لتحييد الدور المصري في أمن المنطقة أن هذه التحولات الكبرى التي تمرت بها منطقة الخليج من المؤكد أن يكون لها من التداعيات الكثير على حاضـــر ومســـتقبل الكبرى التي تمرت بها منطقة الخليج من المؤكد أن يكون لها من التداعيات الكثير على حاضـر ومسـتقبل هذه المنطقة ولعل قضـية الامن والاسـتقرار في منطقة الخليج من أهم القضـايا التي تطرح نفسها بقوة في خضم التداعيات الناجمة عن هذه التحولات التي تشهدها المنطقة[٤] .

وإن وجود العراق في مجلس التعاون الخليجي سـيسـاهم في نمو وزن المنطقة وتأثيرها السـياسـي في المسـتوى الاقليمي والدولي الى جانب التكامل الاقتصـادي والتجاري كما سـيسـاعد في الحد من التناقضـات والتوترات في المنطقة سـواء داخل المنطقة ام

---

(١) محمد ياس خضـير، محمد ياس خضـير ،امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ،مجلة دراسـات دولية ،كلية العلوم السـياسـية ،جامعة النهرين ،العدد ٥٣، ٢٠١٢، ص١٤٣.

(٢)المصدر نفسه ، ص١٣١.

(٣) محمد بدري عيد، الخليج في سياق الاستراتيجي متغيرة ، ط١،مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، ٢٠١٤ ، ص٣٤.

(٤) جمال زهران واحمد العايدي، تداعيات الاتفاق الإيراني –الأمريكي وانعكاسـاته على أمن واسـتقرار الخليج العربي، مجلة البحوث المالية والتجارية ،المجلد٢٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١،ص٥٩.

الاقليم أذ يسعى العراق إلى إيجاد صيغة حوار سياسي جاد بينه وبين دول مجلس التعاون الخليجي وصولا إلى تحقيق الامن الاقليمي باندماج العراق بالمنظومة الامنية الخليجية خاصـــة أن العراق له روابط جغرافية وتاريخية واجتماعية مع دول الخليج العربي( )،ومن جانب اخر سعى العراق إلى إقامة توازن في علاقاته مع المملكة العربية السعودية وقطر والتقارب معهما لأنها تعد مهمة للطرفين وللمنطقة عموما ويرى العراق أن العلاقة الجيدة بين دول مجلس التعاون توثر بشكل ايجابياً مع جيرانه تركيا وإيران أيضاً وسيستفيد هو من المصالحة الخليجية التي ستفتح المجال أمام العراق إلى تحسين مكانته مع دول الخليجي والعربي بعد فترة طويلة من الغياب( )،و بدأت بعض من الدول الخليجيّة بالاستجابة لتلك التحركات للجانب العراقي حيث بادرت مملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت الى ارسال ممثلين دبلوماسيين لها في العراق وحصول انفتاح خليجي على الكتل السياسية في العراق وذلك لجملة من المنطلقات ابرزها ( )[٧]:

١- ان الانفتاح السياسي لدول الخليج على الكتل السياسية يمكن ان يعزز دور دول الخليج العربي على رسم الخريطة السياسية في العراق وتجنب الاصطدامات السياسية التي تضر بمصالحها.

٢- ضرورة احترام سيادة العراق واستقلاله عن دول الجوار والتأكيد على ضرورة استقرار الوضع الداخلي للعراق كخطوات اولى لإقامة علاقات مع دبلوماسية العراق.

٣- ادراك دول الخليج ان التقارب العراقي الخليجي ممكن ان يسهم في تعزيز التحالف الاقليمي بينهم و احداث التوازن في العلاقات بين العراق وايران من جهة وبين العراق ودول الخليج من جهة اخرى في ضوء قبولها بالوضع العراقي القائم ومحاولة استغلال فرص التعاون وتحقيق المصالح معه هذه المرحلة كونها تؤثر وتتأثر في مجال امن واستقرار منطقة الخليج العربي.

شهدت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تقدماً على الصعيد الدبلوماسي في قمة بغداد للتعاون وكانت الشراكة التي عقدت في عام ٢٠٢١م مهمة لأنها لم تجسد فقط دول مجلس التعاون الخليجي الرغبة في إعادة التعامل مع العراق لكنه كان أيضًا بمثابة بداية لمستوى جديد من الاستعداد لذلك في حال واصل العراق عمله المتوازن في المنطقة وحضور وزير الخارجية العراقي فؤاد محمد حسين[*] في اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في السعودية في عام٢٠٢١ مفتاحًا آخر لتنمية العلاقات بينهما ورحب وزير الخارجية البحريني عبداللطيف بن راشد الزياني بالوفد العراقي في كلمته الافتتاحية مشدداً على أن دول مجلس التعاون الخليجي حريصة على تعزيز التعاون بين مجلس التعاون والعراق نظرا للعلاقات التاريخية الوثيقة بين الدولتين وذكر أن مجلس التعاون يدعم مساعي العراق للحفاظ على سيادته وأمنه واستقرار( )[٨].

---

(٥) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية–القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل ،مقال منشور على شبكة الانترنت ، مركز الجزيرة لدراسات ، بتاريخ١١/27 /٢٠١٩ ، متاح على الرابط :https://studies.aljazeera.net

(٦) مفيد الزيديّ ،المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢، ص٨.

(٧) جاسم يونس الحريري ، العراق ودول الخليج المتغيرات والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ، العدد ٢٢، ٢٠١٧، ص٩٧.

(8)Layal Niazy ، TUMULTUOUS YET PROMISING: THE EVOLUTION OF GCC-IRAQ RELATIONS ،Gul Research Center Knowledge forAll ، 2022 ، P٨-٩.

كما ان العراق يمكن ان يكون ضمانة تحد من التوترات مع ايران ،وايضا بوابة لعلاقات ايرانية – سعودية خاصة في ظل ما يتمتع به من علاقات مع ايران و الولايات المتحدة الامريكية بنفس الوقت( ) ،لاسيما سعي الدولة العراقية لتأشين علاقات أكثر قربًا من محيطها الاقليمي عبر عقد (قمة دول الجوار الاقليمي) في بغداد نهاية اب ٢٠٢١ ولا شك أن مشاركة دول خليجية غير جارة للعراق بالقمة له أهمية دبلوماسية قوية وأن الهدف الاول من عقد القمة يتمثل في تحقيق استقرار العراق من خلال التوصل إلى تفاهمات مع دول المنطقة فان استقرار دول المنطقة وخفة التوترات ينعكس ذلك على استقرار العراق والجوار في منطقة الخليج ( ) .

اذ يحتل العراق مكانة اقليمية مهمة في منطقة الخليج العربي بالرغم من محدودية الدور الاقليمي الفاعل له لكن له أهمية في ان يفسح المجال للانطلاق نحو لعبة التوازنات الاقليمية من خلال احتضانه الجولات الخمسة للمفاوضات الايرانية– السعودية والتي توجت أتفاق التقارب وإعادة العلاقات بين الطرفين كما أن ايران والسعودية تشكلان فاعلين إقليميين مهمين في منطقة الخليج( ) ، اذ إن نجاح الاتفاق واستمراره له آثار إيجابية على منطقة الخليج العربي، يحتاج الى جملة من الامور لضمان نجاح الاتفاق وهي( ):

١– إن نجاح الاتفاق سيعتمد على تطور الاوضاع السياسية الاقليمية في المنطقة، ولاسيما تطور قضية الحرب في غزه.

٢– قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني وتأثيرها في العلاقات السعودية الايرانية.

٣– مواقف الدول الكبرى والتدخلات الخارجية.

٤– تأثير دور الدول العربية.

٥– ضرورة وجود بنية مؤسسية ودول ضامنة لمتابعة تطورات الاتفاق ويمكن أن يساهم العراق في هذا الاطار.

٦– العمل على تعزيز الثقة بين العراق والسعودية عن طريق زيادة التعاون التجاري بينهما، ويمكن أن يساهم العراق في الخطوات المطلوبة لتعزيز واستعادة الثقة بينهما.

يتضح مما سبق ان الانعكاسات السياسية للتقارب العراقي السعودي ستكون إيجابية على امن واستقرار منطقة الخليج لاسيما بعد ان قام العراق بتوطيد العلاقة بين ايران والسعودية والذي انعكس بدوره على امن واستقرار العراق فضلاً عن كونه خفف من حدة التوتر بالمنطقة ونقلها من حالة تبادل الاتهامات إلى مرحلة التعاون المشترك ليكون العراق فيه نقطة وصل وتواصل بين مراكز القرار الإقليمي

*–هو سياسي عراقي كردي فيلي يشغل منصب وزير الخارجية العراقية بحكومة مصطفى الكاظمي وحكومة محمد شياع السوداني و شغل سابقا منصب نائب رئيس وزراء للشؤون الاقتصادية ووزير المالية في حكومة عادل عبد المهدي .للمزيد ينظر الى الرابط التالي : https://mofa.gov.iq/cairo/

(٩) سراج مهند منير، العراق والمنظومة الامنية في الخليج العربي ،مجلة إكليل للدراسات الانسانية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد١٤، ٢٠٢٣،ص١١٩٨.

(١) جاسم يونس الحريري، مكانة العراق الاقليمية وتأثيرها على أمن الخليج العربي بعد٢٠٠٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٣ ، ص١٣.

(١) جاسم يونس الحريري، مكانة العراق الاقليمية وتأثيرها على أمن الخليج العربي بعد٢٠٠٣ ، ص٣.

(١) مصطفى السراي، ما بعد الوساطة العلاقات العراقية – الايرانية – السعودية قراءة في التوازنات والامن الاقليمي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢٤، ص١٣.

ثانياً. الانعكاسات الاقتصادية للتقارب العراقي السعودي:

١- تحقيق الشراكة الاقتصادية بين العراق ودول الخليج

تحرص العلاقات العراقية- الخليجية على المضـــي قدماً في توفير الأجواء الملائمة لاســتعادة العراق الدور المؤثر في المنطقة وفي وقت يُعد فيه التقارب هذه الأيام غير مســبوق منذ ٣٠عام عبر مجلس تنســيقي يدعم تجديد أواصـــر التعاون فيما بينهما تواصـل السـعودية التقارب في ملفات متعددة مع العراق يرافق ذلك التطور في العلاقات واسـتعادة التبادل التجاري والدبلوماسـي النشــط لأحد أكبر البلدان المجاورة للســعودية وان التقارب بين دول الخليج والعراق له أهمية اقتصـــادية فهو يتيح للعراق جذب المستثمرين الخليجيين وتسعى دول الخليج من خلال مشاركتها في العراق إلى تحسين أمنها ونفوذها في المنطقة( )

ووقعت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة الخارجية العراقية على اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم في نيســـان ٢٠١٩ وخطة عمل مشـتركة (٢٠١٩-٢٠٢٤) لتعزيز التعاون بين دول الخليج وتعزيز التنمية الاقتصـادية والاسـتثمار للعراق وجاءت تلك المقاربات الاقتصـــادية بعد زيارة رئيس الوزراء الســابق إلى الســعودية والإمارات حيث أبدت كل من الســعودية والامارات رغبتهما بالاســـتثمار داخل العراق، كما ابدت قطر نيتها في الاســـتثمار في مجال الطاقة المتجددة وهذا ما اعرب عنه وزير الخارجية القطري الشـــيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني في زيارته الى بغداد في آذار ٢٠٢١م كما بحث خلال الزيارة إمكانية تفعيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بين كل من العراق وقطر( ).[٤] [١]

قد ساعد ذلك التقارب بين دولتين على فتح أفاق جديدة مع دول الخليج العربي الاخرى لا سيما من ناحية الشراكة الاقتصادية بين العراق ودول الخليج العربي من اجل تعزيز العلاقات والاستفادة من فرص الاستثمار وعلى الصعيد الاقتصادي انخرطت دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق إذ ركزت الإمارات، بشكل خاص، على مشاريع البنية التحتية في العراق وعلى الرغم من أن معظم الاستثمارات الإماراتية كانت في البداية في إقليم كردستان إلا أن تطور العلاقات مع العراق وتحسن الظروف الأمنية شجع الإمارات على توسيع الاستثمارات تدريجيًا إلى بقية أنحاء البلاد( ).[٥]

وفي عام ٢٠٢١م وقع العراق والامارات اتفاقيات متعددة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار وأعلنت الإمارات أنها ستستثمر ٣ مليارات دولار كجزء من جهود إعادة الإعمار ما بعد داعش، ووقعت مجموعة موانئ أبوظبي عقدًا مع الشركة العامة لموانئ العراق لاستكشاف آفاق الاستثمار وتحسين التعاون في قطاع المواصلات ووقعت شركة الطاقة الإماراتية اتفاقية مع وزارة الكهرباء العراقية لبناء خمسة مشاريع للطاقة الشمسية في العراق كجزء من جهود البلاد لمعالجة نقص الطاقة وأعقب هذه الصفقات اتفاق بين الدولتين لحماية الاستثمارات التي يقوم بها كلا الدولتين من أي مخاطر غير تجارية، الأمر الذي من شأنه أن يقلل المخاطر الإجمالية للاستثمارات كما أعربت الإمارات عن دعمها لقطاعين الزراعة والصناعة في العراق حيث وقعت

---

[٣]() صحيفة الشرق الأوسط ،رغم التحديات... التقارب السعودي ــ العراقي يعزز تأمين المنطقة، مقال منشور على شبكة الانترنت ، بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٨ ، متاح على الرابط :https://aawsat.com/home/article .

) [1] (Layal Niazy ، TUMULTUOUS YET PROMISING: THE EVOLUTION OF GCC-IRAQ RELATIONS ، Previous source،P7.

([١]) يريفان سعيد ،العراق يُعمق علاقاته مع دول الخليج، مقال منشور على شبكة الانترنت ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن ، ٢٠٢٣،متاح على الرابط الاتي

https://agsiw.org/ar/iraq-deepens-ties-with-gcc-neighbors-arabic.

شـركة إماراتية للتكنولوجيا الزراعية أول صـفقة لها مع العراق في عام ٢٠٢٢ لمسـاعدة المزارعين على اسـتخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاج، وإدارة المياه بكفاءة للري([٦] [١]).

فضـــلا عن ذلك منحت وزارة النفط العراقية ثلاثة عقود مدتها ٢٠ عامًا لتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في محافظتي البصـرة وديالى لشـركة نفط الهلال وهي شـركة إماراتية تعمل منذ فترة طويلة في العراق وعلاوة على الفرصـة الجديدة لتعميق العلاقات الاقتصـادية قد تسـاهم الاسـتثمارات الإماراتية في حل صـراع طويل الأمد بين أربيل وبغداد حول حقوق تصـدير الهيدروكربونات تعد شركة نفط الهلال أول مشغل للطاقة يمتلك حصصاً في العراق ، ويُسمح لها بالاستثمار في مناطق أخرى من العراق ويعد تطور غير مسبوق في العلاقات بين شركات النفط العاملة في العراق( ). ومـن بـين المبـادرات الأخـرىٰ قيـد التنفيذ مشروع ربط كهربـائي بين محطة الوفرة في الكويت ومحطة الفاو في جنوب العراق الذي يتوقع أن يمد العراق بـ١،٨ ميغـاواط مـن الكهربـاء وقـد تكفّلـت دولتـا الكويـت وقطـر بتمويـل خـط مجلـس التعـاون الخليجـي العراقـي إضافة الى ذلك "مـشروع نمـو الغـاز المتكامـل" وهو احد المشاريع القطرية في العراق وهـو اتفـاق متكامـل في مجـالات الغـاز والنفـط بـين الحكومـة العراقيـة وشركـة (توتـال إنرجيـز) الفرنسـية، وكانـت "قطـر للطاقـة" اسـتحوذت عـلى حصـة بنسـبة ٢٥ %مـن المشروع، على أن يستثمر الشركاء الثلاثة معاً:(توتال إنرجيز، و شركـة نفـط البصـرة ، وشركـة قطـر للطاقـة)10مليـارات دولار في المشروع الهـادف إلى تطويـر منشآت لاحتجـاز الغـاز الطبيعـي الـذي يتـم إحراقـه في حقول غـاز متعددة في جنوب العراق([٨] [١]).

اما مجال التعاون الاقتصادي العراقي الكويتي أكد عدد من المسؤولين الكويتيين رغبتيهم في إنشاء منطقة لتجارة حرة في شمال الكويت وبمشـــاركة شـــركات كويتية وأجنبية وتحتوي على مناطق تخزين كبيرة ومداخل وخارج كمارك ويمكن لرجال الأعمال العراقيين الدخول للمنطقة من دون الحاجة لدخول الكويت بحيث يستطيع العراقيين شراء بضائعهم والعودة للعراق دون عراقيل و فضـلا عن ذلك افتتحت الملحقية التجارية العراقية في الكويت من اجل افاق أوسـع وأرحب بين الدولتين الشـقيقتين في المجال الاقتصادي( )، إضافة الى ذلك توقيع اتفاقيةٌ بين العراق والكويت لإنشاء خط اتصالات مع طريق التنمية[*]الى اوروبا ستوفر صفقة الاتصالات الاتصال بين دول الخليج وأوروبا في حين الممر البري يمكن أن يوفر دفعة اقتصادية تشتد الحاجة إليها في المنطقة كما تم توقيع اتفاقية مع مجموعة موانئ أبوظبي لتطوير ميناء الفاو الكبير والمنطقة الاقتصادية التابعة له( )

---

[٦]() يريفان سـعيد ،العراق يُعمق علاقاته مع دول الخليج ، مقال منشـور على شـبكة الانترنت ، معهد دول الخليج العربية في واشـنطن ، ٢٠٢٣،مصدر سابق ،متاح على الرابط الاتي

https://agsiw.org/ar/iraq-deepens-ties-with-gcc-neighbors-arabic .

([١]) المصدر نفسه .

([١]) رانج علاء الدين، اســـتثمارات قطر في العراق توســـع العلاقات الأستراتيجية ، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ، ٢٠٢٤، ص٣.

([١]) فراقد داود سلمان ، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام(٢٠٠٣) ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة ،العدد٢٣، ٢٠١٧، ص٤٣٤.

([٢]) يحيى عبد محجوب الحمد ، نحو افاق مستقبلية رحبة للعلاقات الاقتصادية العراقية العمانية ، منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة ودورها الريادي في التنمية ، ٢٠٢٤، ص٦.

أما الشـراكة الاقتصـادية بين العراق وسـلطنة عمان ففي عام ٢٠١٩ اتفق الجانبان على فتح خط جوي بين بغداد ومسـقط، وتسـهيل منح سمات الدخول للمستثمرين وحملة الجوازات الدبلوماسية، إضـافة إلى تأكيد السـلطنة على تشـجيع الاسـتثمار، وتقديم الدعم المتبادل للمسـتثمرين وتم توقيع مذكرة تفاهم تهدف الى تعزيز أواصـر التعاون بين الدولتين الشـقيقتين في مجال النفط والغاز بالإضـافة الى تصـدير النفط الخام العراقي الى سـلطنة عمان واسـتيراد المشـتقات النفطية من السـلطنة وانشـاء مسـتودعات ومحطات لتخزين النفط الخام والمنتجات النفطية في كلا الدولتين وقد نصـت مذكرة التفاهم أيضـاً على دراسـة امكانية انشـاء مصـفاة نفط مشـتركة في سـلطنة عمان لتكرير النفط الخام المسـتورد من العراق، بإضـافة الى اسـتكشـاف آفاق التعاون المشـترك والفرص الاسـتثمارية المحلية في مجال صـناعة النفط والغاز، والاسـتثمار في اسـتكشـاف وانتاج النفط والغاز وتكرير وتصـنيع وتخزين وتسـويق النفط الخام والمنتجات النفطية كما تضـمنت مذكرة نقل التكنولوجيا الحديثة وتبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين وتعزيز التعاون التقني في مجال النفط والغاز واعداد البحوث العلمية المشتركة وتنظيم ورش عمل وندوات ودورات تدريبية في مجالات التعاون المشترك( )، وتعكـس طفـرة المبـادرات الاقتصاديـة الخليجيـة بشـكل عـام[٢]في العـراق موقــعه المهم الرابط بين ايران من جهة ودول الخليج من جهة اخرى، كما يتمتع العراق بمقـدرات اقتصاديـة هائلـة تساهم على تعزيز التعاون المشترك، ومن اهم الجوانب الاقتصادية هو مجال النفط اذ يعد العراق ثـاني أكبـر مصـدر للنفـط في منظمـة الدول المصدرة للنفط (أوبك)( ) .

ولاشـك ان حرص دول الخليج على العراق ووحدته والحفاظ على كينونته يمكن أن تشـكل حافزاً نحو تطوير مجالات العلاقات مع العراق في المجالات السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، وقد يكون التعامل الخليجي مع المشهد السياسي العراقي الجديد هو السبيل لوضع لمسات تعاونية مع العراق لأنها قد تسهل عملية تواجدها الاقتصادي وتنمي استثماراتها في العراق انطلاقاً من تغليب المصلحة القومية الخليجية في المجال الاقتصادي وهي القناة الامثل لصيغة التعاون مع العراق وقد تراعي دول المجلس التداعيات المحتملة عليها بحيث يبدو ميلها لوضع هذا التطور حافزاً لها لتجنب تلك التداعيات لإجراء بعض التعديلات الداخلية فيها ولاسـيما في المجالات السـياسـية والبرلمانية تتناغم مع ما ظهر في العراق من تطورات سـياسـية داخلية بعد الاحتلال الامريكي( ).

٢- التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي:

هناك اختلاف كبير في تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي ويرجع هذا الاخـــتلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة و النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة بشكل أو أخر من أشكال التكامل الاقتصادي مع ذلك فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما( ):

*- سمي المشروع في البداية باسم "القناة الجافة" وتم تغيير اسمه إلى "طريق التنمية" خلال لقاء بين رئيس الوزراء العراقي ونظيره التركي في مارس ٢٠٢٣ ،يهدف إلى ربط دول العالم بأوروبا عبر الخليج العربي والطرق البرية وسكك الحديد عبر العراق .ويتضـمن بناء حوالي ١٢٠٠ كم من خطوط السكك الحديدية ذات الاتجاهين وطريق سريع جديد، من الفاو في البصـرة إلى الحدود التركية في الشـمال ، للمزيد ينظر الى : المصدر نفسه اعلاه،ص٥.

([٢]) يحيى عبد محجوب الحمد ، نحو افاق مستقبلية رحبة للعلاقات الاقتصادية العراقية العمانية ،مصدر سابق ، ص١٣ .

([٢]) رانج علاء الدين ، استثمارات قطر في العراق توسع العلاقات الاستراتيجية ، مصدر سابق،ص٤-٥ .

([٢]) سليـــم كاطـــع علـــي ، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو الاستراتيجية مستقبلية ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الاول، المركز الديمقراطي العربي، المانيا- برلين ،٢٠١٧،ص٤.

([٢]) بوشـول السـعيد ، واقع التكامل الاقتصـادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه ، رسـالة ماجسـتير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ،(غير منشورة)، ٢٠٠٩، ص٣-٤.

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل عن التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى .

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التي تؤثر على سيادة الدولة.

من البديهي أن يكون أي تكتل اقتصادي بين دول معينة له مبرراته وأسبابه فقيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت إلى قيام التكتل الاقتصادي على مستوى المنطقة، ولكي نفهم الأسباب التي أدت إلى ظهور فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في ٢٥ أيار ١٩٨٠يمثل تواصلاً واستمراراً لترابط وتعاون قديم بين شعوب ودول هذه المنطقة، وقد دفعته إلى حيز الوجود رغبة أبناء المنطقة وارادة القادة وكان للظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات ساهمت كمحفز وعامل مساعد ، ومن أهم العوامل التي مثلت دوراً رئيساً في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي( )[٥][٢]:

اولاً. العوامل الداخلية :-

١- الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة إذ تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها.

٢- المشاركة في القيم والتجانس الديني والثقافي والترابط الأسرى والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية بالإضافة الى التشابه في الأنظمة السياسية.

٣- تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد ارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة و ترابط المصالح اقتصادياً وسياسياً وأمنياً يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة.

٤- الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي، خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية.

٥- أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية والغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.

٦- الحاجة لمواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون بالمساهمة الضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول، وذلك على مستويين، **الأول** يتعلق بوجود الأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات و التنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس .و**الثاني** أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة لنفطية واستخدامها

[٥]( ) المصدر نفسه ،ص٣٧.

بأنسـب الطرق، فهـــذه الدول بما تحتوي من ثروة نفطية تحتوي على ٤٤% من الاحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز، وتسهم بجزء كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز العالمية.

ثانياً. العوامل الخارجية ( ): ٦ ٢

١- الصـراع في أفغانسـتان والآثار السلبية للاحتلال السـوفيتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته روسـيا من اهتمام بأمن المنطقة وعزمها على المشـــاركة في شـــؤونه، اذ أدى هذا الموقف إلى دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد "بريجنيف"(*)على نظرية "كارتر"(**) حول أمن الخليج، خاصـة وأنه كان لموسـكو صـداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية.

٢- قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وسياسات إيران التي أثارت شكوك دول الخليج خاصـة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصـدير ثورتها إلى دول الخليج وبداية الجدل بين الشـيعة والسـنة في المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية، مما خلق جوا من التوتر والريبة على ضفتي الخليج العربي .

---

[٦]() عمر الحسن ، مجلس التعاون الخليجي: والتكامل الاقتصـادي دواعي التأسـيس من وجهة النظر الرسـمية ، مركز الجزيرة للدراسـات، ٢٠١٥ ، ص١٠ -١١.

* ليونيد إليش بريجنيف: سياسي سوفيتي، شغل منصب أمين عام الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٦٤ حتى وفاته عام ١٩٨٢، قاد البلاد ١٨ سـنة ما بين ١٩٦٤ و١٩٨٢ خلال مرحلة الحرب الباردة ، وترأس المجلس الأعلى للاتحاد السـوفياتي (منصـب فخري) في مناســبتين، ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٤ وخلال الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٢، وتعتبر فترة ولايته أمينا عاما للحزب ورئيس للبلاد ثاني أطول ولاية بعد سلفه جوزيف ستالين.واتسمت سياسته بتوسيع نفوذ الاتحاد السوفياتي على مستوى العالم، عبر تقديم الدعم للحركات التحررية خاصة الدول النامية، إضافة إلى دعم الأحزاب الشيوعية بالدول الرأسمالية. المصدر : ليونيد بريجنيف.. سياسي وزعيم سوفيتي ،مـقـال مـنشـــور عـلـى شـــبـكـة الانـتـرنـت ، مـوقـع الـجـزيـرة ،٢٠٢٣،مـتـاح عـلـى الـرابـط https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/7/6

** كارتر: ولقد جاء بهذا المبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الذي ربط الامن الخليجي بالأمن القومي الامريكي وكان .ذلك في رسـالته الشـهيرة التي ألقاها في الكونغرس في ٢١ يناير ١٩٨٠م ،بعد شـهر واحد من التدخل السـوفيتي في أفغانسـتان ، والتي تضـمنت مجموعة من المبادئ التي تتيح الولايات المتحدة الامريكية التحرك السريع لمواجهة الاتحاد السوفيتي في معركة التنافس القائمة بين الدولتين ،حدد الرئيس الامريكي في رسـالته هذه اتجاها جديدا في السـياسـة الأمريكية فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي صار يعرف بمبدأ (Carter Doctrine) الذي جاء واضـحاً وصـريحاً من حيث نصـه على : (ان أي محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسـيطرة على منطقة الخليج سـوف ينظر اليها باعتبارها انتهاكاً للمصـالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الانتهاك سـوف يقام بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية).

٣- تجدد المنازعات والتوترات بين العراق وإيران حول قضـايا ثنائية وخليجية اذ اراد النظام العراقي حينها تعديل اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ حول شط العرب، وأثارت في نفس الوقت عدًدا من المنازعات "الخامدة"، وإن كان مفهوما أن إيران كانت ترغب في إعادة النظر في مجمل المصالح والسياسات والتوازنات في الخليج وخاصة العراق. ولا شك أن الصراع السياسي ثم العسكري بين العراق وإيران، أقوى دولتين في الخليج، يعرض أمن دول الخليج العربي لمختلف المخاطر، ويجعل من الضـــروري اتخاذ موقف موحد متزن يقلل من مضـار اشعال فتيل الأزمة في المنطقة، وربما يعطي هذه الدول فرصـة القيام بدور المنطقة العازلة السياسية والمحايدة أو دور الوسيط لتسوية الصراع.

٤- انقسـام العالم العربي بشـدة إزاء خطوات السـلام المصـري – الكيان الصـهيوني مما عرض مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، ودور الجامعة العربية التي عانت هي الأخرى من تلك الظروف، وأثار ذلك شـــعورا بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحة إلى إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية.

ولقد تم وضــع مشــروع التكامل الاقتصــادي في بدايات تأسـيس مجلس التعاون أي في عام انطلاق المجلس، وكان من أوائل المشـاريع الطموحة أذ وقع قادة دول المجلس بالرياض اتفاقية اقتصـادية موحدة في عام ١٩٨٠ وكانت الاتفاقية تعبر عن إطار شـامل ومحَّدد ضـمن برنامج زمني للتكامل الاقتصـادي وكانت الاتفاقية تصـب بجوانب عديدة في مسـار التكامل مثل: إقامة منطقة للتجارة الحرة خالية من الحواجز المفروضـــة على المنتجات الإقليمية وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الواردات الخارجية ، تأسيس سوق مشتركة تتيح للمواطنين حرية التنقل والتملك في كافة الدول الاعضـاء ، التوفيق بين الخطط الإنمائية لتعزيز التكامل مثل تبني سـياسـة نفطية موحدة والنهوض بالمشـاريع المشـتركة لزيادة الانتاج ، تبني أطار قانوني موحد فيما يخص التجارة والاســتثمار الإقليمين، ربط شــبكات النقل والمواصــلات، والتعاون في المجال المالي والنقدي علما بأن دول المجلس اســتحدثت نســخة جديدة من الاتفاقية الاقتصــادية، وتلك تمثل محطات مهَّمة في مســيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل(٧ ٢) .

واعتبارا من عام ١٩٨٣ تم البدء بما يســمى بمنطقة التجارة الحرة لتنفيذ البنود والأحكام التي جاءت في الاتفاقية الاقتصــادية فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي وذلك بهدف إعفاء السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني من كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين دول المجلس هذا مع إبقاء كل دولة على سياستها الجمركية حيال الدول خارج مجلس التعاون وبعد إقرار النسخة المطورة من الاتفاقية الاقتصـــادية لمجلس التعاون الخليج العربي في عام ٢٠٠١ تم الاتفاق على البدء الفعلي للاتحاد الجمركي اعتبارا من كانون الثاني ٢٠٠٣ وإقامة قاعدة معلومات وربط آلي جمركي بين إدارات الجمارك لدول المجلس وذلك لتيسير متابعة ما يتعلق بالاتحاد الجمركي وحركة البضـائع ، وإضـافة إلى الإعفاء الجمركي لمنتجات دول المجلس تم العمل على فرض تعريفة جمركية موحَّدة وبواقع ٥%على السلع المستوردة من خارج دول المجلس وتتضمن ايضـاً بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي على عَّدة جوانب أخرى تعزز كياناً جمركياً موحداً لمجلس التعاون، فالبضـائع العابرة بدول المجلس لا يتُّم التعامل معها معاملة العبور(الترانزيت) كما أن البضـــائع من خارج دول المجلس والعابرة من أي منفذ جمركي تُعتبر عابرة من أول منفذ عبور فقط ومن دون تكرار إجراءات العبور في حالة عبورها مرَّة أخرى إلى منفذ آخر ضـــمن دول المجلس، وســمحت الاتفاقية بممارســة مهنة تخليص الجمركي في أي من الدول الأعضـــاء، كما تبنت دول المجلس مبدأ الاعتراف المتبادل للمواصـــفات والمقاييس التي تعمل بها

[٧]() روبرت الوني ، التوجه والحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصـادي ، مجلة التعاون الاقتصـادي بين الدول الاسـلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز السعودية،٢٠٠٤، ص٢.

حاليا كل دولة وذلك إلى حين الانتهاء من المواصـفات الخليجية التي سـيتم تعميمها والعمل بها في كل الدولة فضـلا عن ذلك سـعت دول مجلس التعاون الخليج الى إصـدار العملة الخليجية الموحدة فمنذ عام ٢٠٠٠ قرَّر المجلس الأعلى لمجلس التعاون بدأ جهود التنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية فقامت دول المجلس في عام ٢٠٠١ بوضـع برنامج زمني يتضـمن اعتماد الدولار الأميركي كمثبت مشـترك لعملات الدول الأعضـاء تمهيداً للوصـول إلى العملة الخليجية الموحدة ، وذلك على أن تصـدر هذه العملة بحلول عام ٢٠١٠ وابتداء من٢٠٠٢ قررت دول المجلس القيام بربط عملاتها بشـكل رسـمي مع الدولار ( ).وقد حددت دول مجلس التعاون عام ٢٠٢٥ موعداً لقيام الاتحاد النقدي الخليجي، وإصدار العملة الموحدة( ) [٩]

في عام ٢٠١١ سعت دول مجلس التعاون الخليجي تحسين مكانتها الجيوسياسية عن طريق محاولة إعادة تموضع جديدة ذات ثلاث أبعاد: **اولها** انتهاج دول المجلس على أسـاس جماعي او فردي لسـياسـة أكثر نشـاطا لمواجهة تداعيات عدم الاسـتقرار الإقليمي، و**ثانيها** تعزيز أوجه التنسيق والتكامل الخليجي لاسيما في الإطارين الأمني والدفاعي وتمثل ، **وثالثه** هذه الأبعاد في دعوة كل من الأردن والمغرب للانضمام الى عضوية المجلس( ). [٣٠]

شكل العراق لجنة للحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٩ وعرفت (لجنة الحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي) كان هدف اللجنة توحيد الرؤى بين العراق والمجلس ومتابعة بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين وعقد أكثر من اجتماع للطرفين و كذلك دعت الحكومة العراقية إلى عقد الاجتماع المشـــترك لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض بتاريخ ١٦ايلول ٢٠٢١من اجل عقدة الاتفاقية الاســـتراتيجي المتكاملة مع مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون في جميع المجالات والاندماج العلمي لتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصـــادية المســـتدامة وهذا يدل على ان العراق والمجلس ينويان تنشـيط العلاقات بينهما لما لها من أهمية كبيرة في عدة جوانب وأهمها الأمن لكن هذا التقارب حذر جدا لأسـباب عديدة منها وضـع العراق الحاضـر، والمخاوف الخليجية من مسـتقبل العراق( ). لابد الاشـارة الى محفزات التقارب الاقتصـادي بين العراق ودول الخليج ويمكن توضيحها كالتالي ( ): [٣] [٢] [٣]

١- محفزات الأمن والإرهاب والتوازن الإقليمي: إذ يحتل العراق أهمية أمنية وإقليمية قصوى من المنظور الخليجي، مما يقتضـي "خلق توافق عراقي-خليجي عن متطلبات الأمن الإقليمي وشروطه والقبول بالعراق كطرف في معادلات الأمن الخليجي مستقبلا ويفرض المشـــهد الأمني الحدودي بين العراق ودول المنطقة تعاطيا حتمياً لحفظ الاســـتقرار فمثلاً تفرض الحدود الصـــحراوية المشتركة بين العراق والسعودية بطول(٨١٢) كم تنسيقاً أمنيا بين الدولتين وقد اقتضـى قيام المملكة العربية السعودية بتمويل وبناء حاجز أمني على طول هذه الحدود بكلفة ٢ مليار دولار لمنع تســـلل العناصـــر الإرهابية وغيرها وبدافع تحقيق توازن إقليمي فاعل وتسـعى دول الخليج لدعم العراق واسـتقطابه حتى لا يؤدي ضـعفه إلى الإخلال بالتوازنات العسـكري والأمنية في منطقة الخليج، مقابل القوة العسكرية لإيران.

٢- محفزات الســـوق المحلية لدى الطرفين ودوافعها: هي محفزات متبادلة لاســـتيفاء متطلبات النمو الاقتصـــادي ودعم حركة الأسـواق المالية والتجارية فالعراق مثلاً بحاجة ماسـة نحو التحسـن الإيجابي الكبير الذي تشـهده أسـواق المال الخليجية التي

---

[٨]() خالد شـمس الدين العبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصـادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسـات، ٢٠١٥،ص٢٤-٢٥.

([٢]) مصـطفى الدراجي ، العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات وفرص الانضـمام ، مركز البيان للدراسـات والتخطيط ، ٢٠٢٢، ص١٤.

([٣]) المصدر نفسه،ص٢٤.

[١]() مصطفى الدراجي ، العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات وفرص الانضمام ،مصدر سابق، ص٢٩.

([٣]) محسن الحسن ، خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج (الآفاق والاحتمالات)، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٩، ص٤.

اخذت مساراً تصاعدياً منذ عام ٢٠٠٨ والى وقتنا هذا ( ) ولاسيما في ظل عجز الأسواق[٣]العراقية المماثلة عن تحقيق ما أنجزّته الأسواق الخليجية من دفع عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات إنتاجية الاستثمار( ) [٤].

٣- محفزات التكامل والتنويع الاقتصادي: وفي هذا الإطار تظهر حاجة العراق الماسة للانفتاح الاقتصادي على منطقة الخليج، ولاسيما بعد أن استطاعت دول الخليج تحقيق إنجازات اقتصادية في كافة المجالات الأمر الذي ساعد في خلق ما يقارب من ٧٠ مليون وظيفة خلال السنوات الاخيرة( ) [٥][٣].

يتضح مما تقدم ان التقارب العراقي السعودي ساهم بشكل كبير على تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق و دول مجلس التعاون الخليجي القائمة على أساس التعاون الاقتصادي ، والدبلوماسي ، والأمني ، والثقافي ، واستثمار القوة الناعمة تجاه دول المنطقة لتعزيز علاقاتها الرسمية والشعبية. إذ يظهر هناك تعاظم في المصالح الاقتصادية المشتركة من خلال قابلية التكامل السوقي والتبادل الاستثماري.

ثالثاً. الانعكاسات الأمنية للتقارب العراقي السعودي:

اولاً. توحيد الجهود الخليجية في تحقيق أمن واستقرار المنطقة:

أن الساحة الخليجية لم تخلوا من المشروعات الأمنية الإقليمية وسنشير إلى واحد منها لعلاقته بتحقيق الامن في الخليج العربي في فترة الحرب العراقية الايراني وهو مشروع الرئيس العراقي المقبور الذي اقترح مشروعا أمنيا يضم العراق ودول الخليج العربية وأعلن استعداده حينئذ لإرسال قوات عراقية على الفور إلى الكويت و البحرين لحفظ الأمن فيهما كجزء من قوة ردع عربية، لكن دول الخليج كانت عازفه عن مثل هذا الطرح الذي كان جزءا من إفرازات جبهة الصمود و التصدي التي كان يتزعمها العراق ضد الولايات المتحدة، بالإضافة الى مشروع المملكة العربية السعودية وعمان ويهدف هذا المشروع إلى توحيد الجهود ويدعو إلى إبرام اتفاقات أمنية ثنائية كخطوة أولى نحو إيجاد اتفاقية مشتركة للدفاع عن الخليج بين أجهزة أمني ووزارات الداخلية والمشروع الكويتي الذي يهدف الى إقامة اتحاد إقليمي بين دول الخليج من اجل تحقيق الامن الخليجي و أن يكون على شكل تبادل معلومات أمنية وعدم السماح بالتواجد الاجنبي بالخليج ( ) [٦][٣].

تسعى دول الخليج العربي وخاصة دول مجلس التعاون الى محاولة تشكيل منظومة أمنية تحمي طبيعة الحياة ونظام الحكم في هذه الدول الست هذا الهدف رافق الدول هذه منذ ثمانينيات القرن الماضي بما حملته من تغيرات وتطورات تمثلت بالحرب الايرانية – العراقية التي دفعت هذه الدول الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم التحولات التي شملت البيئة الدولية في بداية التسعينيات من القرن الماضي التي اثرت بدورها على منطقة الخليج لاسيما بعد أحداث١٩٩٠ التي مثلت تحدياً كبيراً لهذه الدول( ) [٧][٣].

---

[٣]( ) رجاء خضري عبود الربيعي ، كفاءة أسواق المال في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق دراسة تحليلية للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٤) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، المجلد٩ ،العدد١ ،٢٠١٧، ص١٥١-١٥٢.

([٣]) المصدر نفسه ،ص١٥٩.

([٣]) ايمن عميرة ، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية... دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد١ ، 2018 ،ص١٣٩ .

[٦]( ) حشوف ياسين ، إشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية ،أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،(غير منشورة)، ٢٠١٧ ، ص١١٦-١١٨.

([٣]) محمد ياس خضير ، مصدر سابق ،ص١٣١.

أولت دول مجلس التنسيق والتعاون الأمني أهمية كبيرة، حيث وقعت دول المجلس على الاتفاقية الأمنية الي تتكون من مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، كما توصلت دول الأعضاء إلى اتخاذ العديد من القرارات في مجال تسهيل التنقل والحركة بين مواطنين دول المجلس، وفي مجال مكافحة الإرهاب توصلت إلى التوقيع على اتفاقية مكافحة الارهاب عام ٢٠٠٤( )، كما أسس مجلس التعاون القيادة العسكرية المشتركة في عام ٢٠١٣[٣] بهدف الوصول إلى التعاون والتنسيق في مجالي الأمن والدفاع، والمحافظة على الاستقرار بدول المجلس، وتحقيق الدفاع الذاتي انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي، ووقعت اتفاقية إنشاء مقر القيادة بالعاصمة السعودية الرياض عام ٢٠١٩( )، ودعت إلى ضرورة تشكيل قوة عسكرية مختلفة تحت إشراف ورعاية مباشرة من دول مجلس التعاون مماّ عجل بالتفكير في إنشاء **عدد من الأنظمة الدفاعية**، التي تسعى إلى التصديّ لأي اعتداء خارجي وتعمل على التنسيق الأمني الداخلي في منطقة الخليج العربي، هي التالية( ):[٤]

١- القيادة العسكرية الخليجية الموحدة: وكان المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون قد وافق في عام ٢٠١٣ على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، وقد قام بتكليف مجلس الدفاع المشترك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للبدء في تفعيلها، في إطار استكمال الخطوات والجهود الهادفة إلى تعزيز أمن واستقرار دول المجلس وبناء منظومة دفاعية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي وتهدف القيادة العسكرية المزمع إنشاؤها إلى تولي مهام التنسيق بين الدول الخليجية والتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، والذي يضم أكثر من ٤٠ دولة، في حربه ضد التنظيمات المسلحة في العراق وسوريا.

٢- القوة البحرية الخليجية المشتركة: أصدر مجلس الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي قرار بإنشاء القوة البحرية الخليجية المشتركة استكمالا لقوة درع الجزيرة، التي تهدف إلى صيانة الأمن البحري لدول الخليج وتحمل القوة البحرية اسم (مجموعة الأمن البحري) وجاءت بعد تطور الأحداث في المنطقة، وبعد تعالي العديد من الأصوات التي نادت بضرورة تكثيف التعاون الأمني لمواجهة التهديدات من جهة، وحماية ثروات المنطقة من جهة أخرى وتسعى دول المجلس إلى ظهور القوات البحرية الخليجية ، إذ يعجل من تلك المساعي ظهور تنظيم الدولة الارهابية المعروف اعلاميا بداعش" لنقل معاركه من البر إلى البحر، تحسبا وخشية منّ تعرض الممرات المائية والمعابر البحرية لدول المجلس إلى خطر الاعتداء عليها، وخاصة أن تلك الممرات والمعابر تمثل شريان الحياة للاقتصاد الخليجي والعالمي

٣- الإنتربول الخليجي: قرر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء شرطة خليجيةّ مقرها أبوظبي، خلال مناقشتهم موضوعات أمنية مهمة، بهدف تعزيز العمل الأمني المشترك، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول المجلس لحماية الأمن والاستقرار، وصيانة للمكتسبات والإنجازات التي تحققت من مكافحة الجرائم وملاحقة المجرمين وحماية المجتمعات الخليجية. وقدّ تم الإعلان عن بداية تفعيل هذا المشروع منذ أيام خلال اجتماع وزراء داخلية المجلس الأخير الذي احتضنته الكويت.

٤- الدرع الصاروخي الخليجي : إذ قرر مجلس التعاون الخليج على إنشاء منظومة الدرع الصاروخي في منطقة الخليج العربي ويهدف الدرع الصاروخي إلى حماية المنشآت الحيوية كالمصانع والمناطق النفطية والمصالح الأميركية والأوروبية في الدول الخليجية، من الصواريخ الإيرانية، بالإضافة إلى كونه بمنزلة جهاز إنذار مبكر في حال أطلقت الصواريخ الإيرانية تجاه إحدى الدول الخليجية.

([٣]) الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٣ ، ص١٥١.

([٣]) المصدر نفسه ،ص ١٥٤.

([٤]) صحيفة العرب ، لندن ،العدد ٩٧٥٢، السنة ٣٧ ، ٢٠١٤/١١/٢٨،ص١.

٥- درع الجزيرة :وفي عام ١٩٨٢ قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي إنشاء قوات درع الجزيرة المشتركة، لتكون بمنزلة قوات عسكرية مشتركة لدول المجلس، كما تهدف إلى حماية أمن الدول الأعضاء، وردع أي عدوان عسكري خارجي، ويقع مقر درع الجزيرة في السعودية ثم تغيير اسمه من قوات درع الجزيرة إلى قوات درع الجزيرة المشتركة، وهي عبارة عن فرقة مشاة آلية بكامل طاقتها العسكرية وفي عام ٢٠١٠، تجاوز عدد قوات درع الجزيرة الثلاثين ألف عسكري من ضباط وجنود من بينهم قرابة 21ألف مقاتل .

وقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي حالة من القلق بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة، نصت على انسحاب الاخيرة من الاراضي العراقية في نهاية عام ٢٠١١ وكانت هذه المخاوف واضحة بعد ان حذر عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون الخليجي السابق من استمرار تردي الاوضاع الامنية في العراق بعد الانسحاب الامريكي بحجة انه يهدد الوضع الامني في العراق من جهة ويهدد الاستقرار الامني الاقليمي من جهة اخرى واوضح ان استقرار الامن في العراق يحظى بأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وصرح خالد بن احمد ال خليفة وزير الخارجية البحريني الى ضرورة تشكيل دفاع موحد في منطقة الخليج بعد الانسحاب الامريكي لمواجهة تحديات خطيرة في المنطقة( ) .

وتأسيسا على ذلك تم الاعلان عن تشكيل تحالف اسلامي في المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية يهدف إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والمساعدة في التدريب ، و محاربة الفكر المتطرف للشبكات الارهابية( )[٢]، فضلا عن ذلك تأكيد دول مجلس التعاون على ضرورة التصدي للتنظيمات الارهابية ، ولابد من التعامل مع تلك الجماعات على اساس إقليمي ، على اعتبار أن ما يهدد العراق يهدد دول الخليج ايضا الأمر الذي يتطلب تبني مقاربة أمنية عبر تحالف أمني إقليمي ضد تنظيم داعش الارهابي لكونها تمثل مصلحة أمنية مشتركة في المنطقة( )[٤]. كما شاركت دول الخليج في آلتحالف الدولي الذي تشكل لهزيمة داعش، حيث شاركت كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين في الضربات الجوية للتحالف ضد التنظيم و سمحت دول الخليج للطائرات الأمريكية بالانطلاق من قواعد في أراضيها، بما في ذلك قاعدة العديد الجوية في قطر، وقاعدة الظفرة الجوية في الإمارات، وقاعدة علي السالم الجوية في الكويت كما عرضت الدعم الإنساني اذ تعهدت المملكة العربية السعودية بالتبرع بملغ ٥٠٠ مليون دولار للجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في العراق( ) ، وسعت الدول الخليجية الى[٤] بناء

---

[١](أ) وليد محمد مصطفى ،البعد الأمني في العلاقات العراقية – الخليجية بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة اراء الخليج ، العدد٨٩ ، مركز الخليج للأبحاث ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٢ ،مقال منشور على شبكة الانترنت ،متاح على الرابط الاتي :
https://araa.sa/index.php?option=com.

([٤])علي حسين حميد ، فراس عباس هاشم ،ارتدادات الجيوبوليتيكيا " الدلالات النظرية الموجهة لمسارات التأثير الايراني في الشرق الاوسط" ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠٢٠،ص ٣٨٧.

([٤]) جاسم يونس الحريري ، الدور الخليجي في العراق(دراسة حالة احداث الموصل ٢٠١٤) ، دار جنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦، ص٧٩.

([٤]) نسيبة يونس ، الخليج بينهما .. ما الذي يمكن أن تتعلمه دول الخليج العربي من نهج إيران في التعامل مع العراق، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢١، ص١٥.

علاقات مع العراق لتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب والحد من تجارة المخدرات والتعاون في مجالات اســـترداد الأموال العراقية وتسليم المطلوبين للقضاء العراقي بتهم الفساد المالي (٤٥).

ثانياً: تخفيف حدة الصراع بين دول الخليج:-

سعت دول الخليج الى تأسيس نظام أمني مشترك بين الدولتين لمصلحة شعوبهما أولاً ولاستقرار المنطقة ثانياً وجعل هذا النظام عاملا مهما في ردع العوامل الاقليمية والدولية التي تسعى الى التفكيك الاقليمي وخلق تقاطعات بين دول المنطقة من السيطرة عليها ويمكن توفير مجموعة من المتطلبات لبناء نظام أمني خليجي – عراقي وهي(٦) :-

١- وجود ارادة سياسية خليجية – عراقية لبناء نظام أمني مشترك :- ان وجود أرادة سياسية مشتركة لبناء نظام أمني مشترك فيما بينهما من أجل تحسين العلاقات فالعراق يحتاج ان تكون دول مجلس التعاون الخليجي عامل اسـتقرار له للتفرغ لعمليات بناء المناطق المحررة بعد تحرير الموصل من تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٧ واشراك دول المجلس في ذلك بسبب مواردها المالية الهائلة وكذلك يسـعى العراق لأبدال عامل الشـك والريبة مع الجانب الخليجي الى تبادل الثقة وبمعنى اخر اسـتبدال الصـراع بالتعاون ومصـالح المشـتركة، اما دول مجلس التعاون الخليجي فهي تهدف من تقربها من العراق لتغير وجهة النظر حولها لاسيما الجانب الولايات المتحدة الامريكية التي دائما تتهم بعض دول المجلس خاصة المملكة العربية السعودية بتسهيل مرور الارهابيين الذي يدخلون الى العراق عبر سـوريا للقيام بعمليات ارهابية علاوة على ذلك تشـير التقارير الامنية العراقية بضلوع السعودية بزعزعة امن العراق ودعمها للإرهابيين.

٢- الاسـهام في تخفيف حدة الصـراع بين دول الخليج وايران :- ان مشـاركة العراق في تحسـين العلاقة من خلال الحوارات الدبلوماسـية بين السـعودية و ايران يسـاعد بتخفيف حدة الصـراعات الخليجية الايرانية إذ ينعكس ذلك ايجاباً على امن منطقة الخليج عموماً والعراق خصوصاً.

٣- تأسـيس مجلس دفاع أمني خليجي- عراقي :- ويتم من خلال تفعيل مبدأ الدفاع الجماعي الاكثر شـيوعاً للالتزام الامني في العالم الذي يقوم عليه وعلى سـبيل المثال حلف شـمال الاطلسـي(الناتو)اذ تلزم المادة (٥) من المعاهدة واشـنطن الوثيقة التأسيسـية للحلف كل دولة عضـو بالتعامل مع أي هجوم مسـلح ضـد احد الأعضـاء باعتباره هجوما مسـلحاً ضـد الاعضـاء الاخرين إذ يعتمد على نهج الواحد للكل والكل للواحد بهدف الالتزام الامني الى الدفاع عن الدول الاعضـــاء في المعاهدة من هجوم خارجي من جانب دولة غير عضو.

٤- توقيع معاهدة تأسيسية للنظام الامني الخليجي – العراقي :- يتم في هذه المعاهدة وضع الخطوط الرئيسية لمكونات النظام والاسباب والدواعي لتأسيس هذا النظام الامني ويحدد شروط العضوية له سواء كانت عضوية إقليمية او دولية لخفض التوترات وحل النزاعات وتحقيق الامن والاستقرار في منطقة الخليج.

٥- تأســـيس بنك امني للمعلومات خليجي- عراقي:- يعد هذا البنك معينا مهما لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق لتبادل المعلومات، و لتعقب الارهابيين وغسيل الاموال والجريمة المنظمة وتجارة الاعضاء البشرية.

٦- اجراء اصـــلاحات داخلية خليجية عراقية :- تهدف هذه الاصـــلاحات الى توفير الامن للمواطنين والحد من جاذبية الأيدولوجيات المتطرفة وتقليص فرص التدخل الاقليمي الايراني والتركي.

---

(٤) رائد احمد ، زخم خليجي ومساع لتعزيز العلاقات مع العراق (مقال تحليلي) ، مقال منشور على شبكة الانترنيت ، وكالة الاناضول ، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الاتي :

https://www.aa.com.tr/ar.

(٤) جاســم يونس الحريري ، قراءة التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد ٢٠١٨، دار الجنان للنشـــر والتوزيع ،٢٠٢٢،ص ٨٩-٩٢.

٧- اقامة شبكة غير رسمية من الخبراء الامنيين :- ان من واجبات هذه الشبكة مناقشة التحديات العابرة للحدود الوطنية باعتبارها هي الطريقة الاكثر فعالية لأطلاق الحوار الامني إلاقليمي الجديد بافتراض وجود دعم كافي من أصحاب المصلحة المحتملين لاسيما المملكة العربية السعودية والعراق وايران .

ولاشك ان التقارب الامني الخليجي- العراقي سوف يجعل من العراق شريك امني مهم في الخليج العربي وفي المحافظة على أمن المنطقة، وقد أوضحت السعودية مرات عدة أن عملية التقارب الامني والسياسي والاقتصادي مع العراق يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية، فاضطراب العلاقات الأميركية الايرانية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات العراقية السعودية الأميركية نوعا من التقارب والتعاون، كان دافعاً للتقارب فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، وأمام هذه الضغوط التي واجهت منطقة الخليج العربي عسكريا وامنيا وسياسيا بدت الحاجة أكثر إلحاحا للتقارب الخليجي العراقي ويقع ذلك ضمن استراتيجية امنية للتعاون والتقارب الخليجي العراقي وذلك لوجود مصالح حيوية وادواراً لابد من تأديتها لتحقيق استقرار العراق وأعاده ترتيب التوازنات الجيوسياسية في المنطقة.

الاستنتاجات:-

توصلت الباحثة بعد ان استعرضنا في البحث انعكاسات التقارب العراقي – السعودي على امن منطقة الخليج العربي الى مجموعة مهمة من الاستنتاجات تتمثل بالنقاط الاتية :-

١- أن التقارب العراقي السعودي ساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج خلال إنشاء آليات مشتركة لمواجهة أي تهديدات للأمن في منطقة الخليج العربي و بناء علاقات إيجابية بين دول الخليج وضمان التعاون المشترك بين دول الخليج فضلا عن ذلك كان للعراق دورا ايجابياً في استقرار منطقة الخليج العربي من خلال تبنيه فكرة التقارب بين السعودية وايران ورعى اجتماعهم .

٢- ساهم التقارب العراقي السعودي على خلق علاقات قوية مع دول مجلس التعاون لاسيما بعد عام ٢٠١٩ ولعل الذي اسهم في ذلك العامل الامني من خلال ايجاد ترتيبات أمنية مشتركة بين جميع دول المنطقة وتعزيز اجراءات بناء الثقة بدلا من القيام بأعمال تؤدي الى زعزعة ثقة الأطراف مع بعضها البعض مالم تؤثر على علاقات العراق بالدول الأخرى

٣- يعد مستقبل العراق بالنسبة للسعودية احد أهم القضايا في منطقة الخليج العربي لما يتمتع به من موقع استراتيجي ومكانة إقليمية وعالمية ولذلك يعد عنصراً مهماً في تحديد وتقرير معادلة توازن القوى في المنطقة حتى في أكثر اوضاعه الصعبة التي تمر بها

المصادر والمراجع:-

اولا : الكتب :-

١. الحريري ،جاسم يونس ، مكانة العراق الاقليمية وتأثيرها على أمن الخليج العربي بعد٢٠٠٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٣.

٢. الحريري ،جاسم يونس ، الدور الخليجي في العراق(دراسة حالة احداث الموصل ٢٠١٤) ، دار جنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦.

٣. الحريري ،جاسم يونس ، قراءة التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد ٢٠١٨، دار الجنان للنشر والتوزيع ،٢٠٢٢.

٤. حميد ، علي حســين ، فراس عباس هاشــم ،ارتدادات الجيوبوليتيكيا " الدلالات النظرية الموجهة لمســارات التأثير الايراني في الشرق الاوسط" ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠٢٠.

٥. عيد ،محمد بدري ،جمال عبد الله ، الخليج في سياق الاستراتيجي متغيرة ، ط١،الدار العربية للعلوم ناشرون ،مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، ٢٠١٤ .

٦. يونس ،نســيبة ، الخليج بينهما .. ما الذي يمكن أن تتعلمه دول الخليج العربي من نهج إيران في التعامل مع العراق، ترجمة و تحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢١.

ثانياً: الرسائل الجامعية :-

١. السعيد ،بوشول ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ،(غير منشورة)، ٢٠٠٩.

٢. ياسين ،حشــوف ، إشكالية الأمن في منطقة الخليج العربي بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية ،أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،(غير منشورة)، ٢٠١٧.

ثالثاً: الصحف والمجلات :-

١. الحريري ،جاسم يونس ، العراق ودول الخليج المتغيرات والمستقبل ، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ، العدد ٢٢، ٢٠١٧.

٢. الحسن ،عمر ، مجلس التعاون الخليجي: والتكامل الاقتصادي دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية ، مركز الجزيرة للدراسات، ملفات ٢٠١٥.

٣. الحسن ، محسن ، خيارات العراق الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية في منطقة الخليج (الآفاق والاحتمالات)، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٩.

٤. الحمد ،يحيى عبد محجوب ، نحو افاق مستقبلية رحبة للعلاقات الاقتصادية العراقية العمانية ، منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة ودورها الريادي في التنمية ، ٢٠٢٤.

٥. خضير ،محمد ياس ، محمد ياس خضير ،امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ،مجلة دراسات دولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،العدد ٥٣، ٢٠١٢.

٦. الدراجي ،مصطفى ، العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي التحديات وفرص الانضمام ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، ٢٠٢٢.

٧. الربيعي ،رجاء خضري عبود ، كفاءة أسواق المال في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق دراسة تحليلية للمدة من (٢٠٠٧- ٢٠١٤) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، المجلد٩ ،العدد١ ،٢٠١٧.

٨. الزيديّ ،مفيد ،المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢.

٩. السراي ،مصطفى ، ما بعد الوساطة العلاقات العراقية – الايرانية – السعودية قراءة في التوازنات والامن الاقليمي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢٤.

١٠. سلمان ،فراقد داود ، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام(٢٠٠٣) ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة ،العدد٢٣، ٢٠١٧

١١. العايدي ،جمال زهران واحمد ، تداعيات الاتفاق الإيراني –الأمريكي وانعكاساته على أمن واستقرار الخليج العربي، مجلة البحوث المالية والتجارية ،المجلد٢٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١.

١٢. عبد القادر ،خالد شمس الدين ، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات، مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١٥.

١٣. علاء الدين ،رانج ، استثمارات قطر في العراق توسع العلاقات الاستراتيجية ، موجز قضية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ،قطر، ٢٠٢٤.

١٤. علي، سليم كاطع ، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو إلاستراتيجية مستقبلية ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الاول، المركز الديمقراطي العربي، المانيا– برلين ،٢٠١٧.

١٥. عميرة ،ايمن ، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية... دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد١ ،٢٠١٨ .

١٦. منير ،سراج مهند ، العراق والمنظومة الامنية في الخليج العربي ،مجلة إكليل للدراسات الانسانية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد١٤، ٢٠٢٣.

١٧. الوني ،روبرت ، التوجه والحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز السعودية،٢٠٠٤.

رابعاً: المؤسسات الحكومية :–

١. الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٣

٢. صحيفة العرب ، لندن ،العدد ٩٧٥٢، السنة ٣٧ ، ٢٠١٤/١١/٢٨

٣. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج ،إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢،مسقط – عمان ، ٢٠٢٣.

خامساً: المصادر الالكترونية :–

1. https://aawsat.com/home/article
2. https://agsiw.org/ar/iraq-deepens-ties-with-gcc-neighbors-arabic
3. https://araa.sa/index.php?option=com
4. https://studies.aljazeera.net
5. https://www.aa.com.tr/ar
6. https://www.mcsr.net/news823

سادساً: المصادر الاجنبية :-

1. Layal Niazy ، TUMULTUOUS YET PROMISING: THE EVOLUTION OF GCC-IRAQ RELATIONS .، GulF Research Center،2022.